شرطة المياه «تحقق» مع برلمانيين ورؤساء جماعات متهمين بتلويث البيئة

وكالة حوض سبو تفرج عن شرطتها لإنجاز المحاضر لـ«أعيان» مخالفين

تاونات: لحسن والنيعام

تحركت سيارات شرطة الماء التي أعلن عن إحداثها نهاية سنة 2017، لحماية الفرشة المائية الجوفية والسطحية من التلوث والاستغلال المفرط في اتجاه إقليم تاونات لمباشرة تحريات بشأن اتهامات موجهة لعدد من البرلمانيين ورؤساء الجماعات والمستشارين الحاليين والسابقين بالتورط في أعمال تلويث للبيئة بسبب العشوائية في استغلال وحدات إنتاجية لزيت الزيتون رصدتها أشرطة فيديو نشرت في صفحات التواصل الاجتماعي، كما سبق لها أن كانت محور شكايات متعددة لفعاليات جمعوية بالإقليم. وخلافا للتقارير الميدانية التي تحذر من خطر المرجان على الفرشة المائية والمغروسات وخصوبة الأراضي الفلاحية وصحة الإنسان والمواشي، فإن آخر تقرير لعمالة إقليم تاونات أشار إلى أن 70 في المائة من الوحدات الإنتاجية لزيت الزيتون العصرية منها وشبه العصرية يوجد «تحت السيطرة»، وقالت إن هذه النسبة من الوحدات التي تمت زيارتها (من قبل اللجنة المختلطة) تحترم المعايير المعمول بها.

وتورد السلطات المحلية بأن الإقليم يتوفر فقط على 82 وحدة إنتاجية لزيت الزيتون، في وقت تتحدث فيه فعاليات محلية عن أن عددا كبيرا من المعاصر العشوائية تهدد البيئة في مختلف الجماعات بالإقليم. وأعلنت اللجنة المختلطة عن قرارات منع اشتغال 3 وحدات، وتوجيه إنذارات لأرباب 6 معاصر. وتواصل فعاليات محلية نشر أشرطة فيديو ومعطيات تخص تخلص عدد من المعاصر في الإقليم من مادة المرجان بشكل عشوائي في الوديان، مما يؤدي إلى خطر إغراق خمسة سدود بهذه المادة الملوثة،في حين يعمد آخرون إلى إحداث مطارح عشوائية للتخلص من هذه المادة وسط الأراضي الفلاحية. وإلى جانب تقارير اللجنة المختلطة التي تنسق السلطات المحلية أشغالها وتحرياتها، فإن قضية المرجان الذي تحول إلى قضية رأي عام محلي بالإقليم يضع في قفص الاتهام وكالة حوض سبو والتي يجب عليها طبقا للقانون أن تنجز قياسات ومعاينات وأبحاث دورية تخص جودة الماء، مما دفعها إلى تحريك أسطولها من شرطة المياه لفتح التحقيقات بشأن قضية المرجان في إقليم تاونات. وطالبت فعاليات محلية من وكالة حوض سبو الإفراج عن تقارير سبق أن أنجزتها في السنوات السابقة بخصوص مادة المرجان، ودعت الشرطة التابعة لها إلى الحزم في ضبط المخالفات، ومتابعة المخالفين، بغض النظر عن مواقعهم ونفوذهم.

ويعهد قانون المياه (36 . 15) إلى هذه الشرطة بمعاينة المخالفات وتحرير المحاضر. وفي حالة المخالفة، يمكن لهم توقيف الأشغال وحجز أدوات العمل وإيداعها بالمحجز، كما يمكن لهم طلب القوة العمومية للسلطات المختصة التي تتخذ الإجراءات اللازمة لمساعدتهم على القيام بمهامهم. وينص القانون ذاته على أنه يمكن للإدارة أن تتخذ كل إجراء من شأنه الحد من تلوث المياه الناتج عن مصادر أخرى غير صب المياه المستعملة، كما يمكن للإدارة عند معاينة حصول أضرار تهدد الصحة والأمن أو السلامة العمومية أن تتخذ، بتنسيق مع وكالة الحوض، أي إجراء نافذ فوريا للحد منها.

الأخبار 9 يناير 2019 ص 4